كان يعكسه هذا المناخ من اثار سياسية على القوى السياسية العربية ، من رسمية وشعبية ، هو غير المناخ السياسي لعام ١٩٧٣ .

ففي الاردن ، وعلى الرغم من كل ما صدر عن قيادات العمل الفدائي الرئيسية من بيانات تؤكد حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، كان النظام هناك يدرك ، وربما اكثر من المقاومة ، ان مثل هذه البيانات لا يمكن ان تشكل اي ضمانات حتى ولو كانت صادرة عن ايمان ونوايا صادقة .

فالاردن ، بتكوينه الديموغرافي ، وبجغرافيته وتاريخه السياسيين يشكل جزءا لا يتجزأ من فلسطين . وحتى لو كان الاسم الرسمي للبلاد هو « المملكة الاردنية » فان هذا لا يغير من واقع الامر شيئا بل يثبت هذه الحقيقة ويعززها .

فالمقاومة في الاردن ليست « ضيفة » على قطر عربي مساند او مؤيد او مجابه . المقاومة في الاردن تقف فوق ترابها الوطني وبين جموع شعبها التي تشكل طليعة الثورة القومية .

وبالتالي ادرك النظام ، وكان بذلك ابعد نظرا ، أن اي تناقض بينه وبين المقاومة الفلسطينية لا يمكن حصره في ميدان معزول عن التركيب الداخلي للنظام بكل مؤسساته المدنية والعسكرية .

علما بأن هذه النظرة الاحترازية التي نظر بها النظام الاردني للمقاومة لم تكن متبادلة ، لاسباب لا مجال لذكرها هنا ، بدليل ان شعار « اسقاط النظام الاردني » لم يستطع المرور بمجالس المقاومة الوطنية رغم المذبحة الايلولية ، واكتفي بشعار النضال من أجل اقامة حكم وطني ديمقراطي في عمان .

وكم يجدر بأخوتنا في لبنان من المسؤولين في الحكم وخارجه ان يدرسوا تجربة المقاومة في الاردن قبل أن تملأهم مخاوف لا مبرر لها ولا داع ، اللهم الا اذا اصبح « التخوف » هو المبرر الوحيد لضرب المقاومة وتصفيتها .

ومن أجل تبيان هذه الحقيقة أشرنا الى الفارق بين الاردن ولبنان . ومن أجل ذلك نطرح الان — ومن موقع المقاومة الفلسطينية — هذا السؤال :

— ماذا يريد الفلسطينيون من لبنان ؟

ان الذين يطرحون هذا السؤال من بعض ساسة لبنان بقصد التشكيك بنوايا المقاومة الفلسطينية يعرفون قبل غيرهم واكثر من غيرهم ان قيادة المقاومة لم تتقدم منذ أن وجدت في الساحة اللبنانية بأي مطلب سياسي يتجاوز مطلبها المبدئي والستراتيجي بأن تمارس حقها القومي في نضالها المشروع — دوليا — من أجل تحقيق أهدافها . ذلك المطلب الذي تجسد بعد حوارات طويلة ، ساخنة وباردة ، بما يسمى باتفاقية القاهرة المهورة بتواقيع القادة المسؤولين عن الطرفين بكل حرية وارادة .

وقد يكون من الضروري ان نشير الى ان هذه الاتفاقية ، التي يحاول البعض تصويرها وكأنها « وثيقة احتلال » ، لا تتعدى مجموعة من النقاط التنظيمية ذات الاهمية البالغة في تنسيق العلاقات بين المقاومة والسلطات اللبنانية .

وقد يكون أكثر ضرورة ان نعلن ، ونحن في موقع مسؤول ويعرف ، ان قيادة المقاومة الفلسطينية ، بمحض ارادتها ، ومن منطلق ثوري وقومي حريص على كل شبر ارض عربية ، قد تنازلت عن الكثير من «حقوقها» في الاتفاقية المذكورة ، نتيجة لتقدير المقاومة للواقع العربي والظروف السياسية والعسكرية التي تهيمن على المنطقة .

غير أن هذا الموقف الفلسطيني الثوري اسيء فهمه على الصعيد الرسمي لبنانيا واستثمر اسرائيليا . ولا شك ان المراقبين المنصفين لاحظوا ان اسرائيل قد صعدت عملياتها